

تاريخ القبول: 2020/08/28

تاريخ الإرسال: 2019/10/04

تاريخ النشر: 2020/09/20

تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية
The application of the historical approach in
the legal and administrative sciences

د. فطيمة الزهراء حوتية

جامعة غرداية (قسم العلوم الإنسانية - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية)

fatimazouhrahoutia@unv-gha.dz

الملخص:

توظف مناهج البحث العلمي في مختلف العلوم من أجل تسهيل مهمة الباحث ويقتضيه الأمر إلى تعامل مع مختلف المناهج بحسب موضوع وطبيعة الدراسة والمجال الزمني الذي تغطيه، ولذلك فقد نجد مناهج تكمل دراسات علمية ولا تستغني عنها كاستخدام المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية بهدف معرفة الوقائع العلمية في الجانب القانوني والإداري فيما تعلق بالنظم القانونية الإدارية والحركة التشريعية... وغيرها.

الكلمات المفتاحية: المنهج، المنهج التاريخي، العلوم القانونية والإدارية.

Abstract:

The scientific research methods are used in various sciences in order to facilitate the task of the researcher and it is necessary to deal with the different curricula according to the subject and the nature of the study and the time span covered. Therefore, we may find curricula that complement scientific studies and do not dispense with them such as the use of the historical curriculum

in legal and administrative sciences The legal and administrative aspects of the administrative and legislative systems, and others.

Keywords: The Method , Historical method, Legal and Administrative Sciences.

المؤلف المرسل: فطيمة الزهراء حوتية، : fatimazouhrahoutia@unv-gha.dz

مقدمة:

تعد المناهج العلمية أساس البحث العلمي الذي يستلزم على الباحث أن يكون على دراية بها لكي تسهل له العملية البحثية بترتيب وتنسيق أفكاره ومعلوماته وتحليلها وفق إطار علمي يتناسب مع طبيعة دراسته. ولذلك نجد مناهج علمية متعددة قد توظف في ميادين معرفية أخرى نظراً إلى غرضها العلمي كالمناهج التاريخية التي يستخدم من قبل علماء الاجتماع والسياسة وحتى في العلوم القانونية والإدارية وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذه الدراسة.

2: تعريف المنهج:

1.2. لغة:

إن الوصول إلى المعرفة العلمية تفرض علينا إتباع منهج علمي واضح، وهذا ما يستخدمه العلم. من خلال ذلك نتطرق على تعريف المنهج الذي يقصد به الطريق أو المسلك (في مجال اللغة). المنهج لغة هو " الطريق الواضح"¹.

2.2 اصطلاحاً:

وفي الاصطلاح نجد تعريفات مختلفة، ففي العهد الإغريقي يرجع أول استعمال لمصطلح " منهج " المترجم من مصطلح " méthode " ويقصد به البحث أو المعرفة المكتسبة من تعامل الإنسان مع واقعه، وعرفه الفيلسوف " أرسطو " تلميذ أفلاطون – بأنه البحث نفسه وعرف المسلمون المنهج (ابن خلدون وابن تيمية بأنه عبارة عن مجموعة من القواعد المصوغة التي يعتمد عليها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والتحليل.

وعرفه جابر عصفور المنتهج بأنه " يهدف إلى الكشف عن الحقيقة من حيث أنه يساعدنا على التحديد الدقيق والصحيح لمختلف المشكلات التي يمكن معالجتها بطريقة علمية وبيكننا من الحصول على البيانات والنتائج بشأنها².

كما عرفه عبد الرحمن بدوي: "بأنه الطريق المؤدي على الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهمين على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة³.

كما يعرف بأنه "مجموعة الإجراءات الذهنية التي يمثلها الباحث مقدما لعملية المعرفة التي سيقبل عليها، من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التي يستهدفها". كما عرفها الأستاذ توماس كون بأنها "الطريقة العقلانية المنضبطة لتلقي المعارف".

مما سبق يمكن اعتبار المنهج مجموعة من القواعد العامة، التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، حيث أنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة، وتختلف مناهج وطرق البحث باختلاف المواضيع، ولهذا توجد عدة أنواع من المناهج العلمية⁴.

3. تعريف المنهج التاريخي:

عرفه حسين نزار بأنه مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه.

وعُرف بأنه يصف ويسجل الأحداث والوقائع التي جرت في الماضي، مع تحليلها وتفسيرها للإمام بالماضي، وفهم الحاضر، والتنبؤ بأحداث وأشياء مستقبلية. كما عرفه فرحاتي بأنه وضع الأحداث والوقائع التي حدثت في الماضي القريب أو البعيد موضوع الفحص والتقصي العلمي، قصد فهمها وتفسيرها والوقوف

على أسبابها وآثارها على حياة المجتمع والأفراد، أو التأكد منها، أو نفيها أو تعديلها وإعادة بنائها.

ووصف سيف الإسلام عمر المنهج التاريخي بأنه أسلوب علمي ينبع من ملاحظات الباحث القائمة على مشاهدته للمخلفات التي تركها الأقدمون، أو من دراسته للكتابات التي دونت عنهم مما يساعده، إلى ما يتصل بهذه الملاحظات، ويزيد من دوافعه للبحث عن معلومات أخرى تتصل بملاحظاته، بشكل يزيد هذه الملاحظات وضوحاً وبهذا فإنه يتوصل إلى فروض معينة ويجعلها موضوع الاختبار عن طريق التعميق في دراسة الوثائق ونقدها، وجمع شواهد أكثر مما يتصل بهذه الفروض، وهذا ما قد يؤكد فروض الباحث أو ينفيها، ومن ثم فهو يساعد الباحث على الوصول إلى استنتاجات وتعميمات.

كما عرف من طرف شوكت وفائق أن المنهج التاريخي يستند على عرض وتحليل الاتجاهات والوقائع والأحداث السابقة بالنسبة لظاهرة معينة وربطها بالواقع الحالي.

كما ذكر الحداد بأن في هذا المنهج يرصد الباحث تسلسل الظواهر والأحداث، فهو إذن منهج مستخدم لاستعادة أحداث مضت واستردادها كم هي؛ لذا يسمى أيضاً بالمنهج الاستردادي⁵.

المنهج التاريخي: ظهر المنهج التاريخي منهج بحث له أسسه وخطواته في أوروبا في القرن الثامن عشر⁶، وعليه فإن موضوع منهج البحث التاريخي هو جزء من علم الطرائق أو علم المنهجية الميثودولوجيا (Méthodologie)*، وهذا العلم بدوره فرع من المنطق، الذي يدرس طرائق مختلف أنواع المعارف، ولا سيما منها طرائق العلوم، وبطلق عليه أيضاً اسم منطق العلوم.

وتعرفه الباحثة ليلي الصباغ بأنه مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي، والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوماً للتطور، والتكامل مع تطور مجموعة المعرفة الإنسانية وتكاملها، ونهج اكتسابها⁷.

هو منهج تعول عليه العلوم التي تدرس الماضي بسجلاته ووثائقه ويعتمد هذا المنهج على الجمع والانتقاء والتصنيف وتأويل الوقائع، ومن ثم كان العمل الأول للمؤرخ هو الاهتمام إلى الواقعة التي اختفت في الماضي والتنشيط منها، إذ أنها نقطة البدء نتعقبها في الوثيقة⁸.

4-خطوات المنهج التاريخي:

1.4 تحديد الظاهرة التاريخية (المشكلة التاريخية):

إن تحديد الظاهرة التاريخية يتعلق بتحديد المشكلة التي يريد الباحث التصدي لها في بحثه. ويستعين الباحث في مجال العلوم القانونية بالمنهج التاريخي حيث يقوم بتحديد الظاهرة التاريخية المتعلقة بموضوع بحثه و مثال ذلك : أصل الدولة ونشأتها في مجال القانون الدستوري – التطور التاريخي للعقوبات في النظم القانونية المختلفة....إلخ.

2.4 جمع المعلومات والمصادر التاريخية:

تعتبر مرحلة جمع المعلومات والوثائق والمصادر التاريخية من أهم مراحل المنهج التاريخي، ويكن تقسيم المصادر التاريخية إلى قسمين نوردتهما على النحو الآتي:

المصادر الأولية: تتمثل في الآثار والوثائق الرسمية مثل المعاهدات والاتفاقيات والخطب، والمؤتمرات الصحفية... وغيرها ، وتسمى هذه المصادر كذلك بالمصادر الأصلية أو المباشرة.

المصادر الثانوية: وتتمثل في كل ما نقل وكتب بالاستناد إلى المصادر الأولية ويمكن القول أن المصادر الثانوية هي الأعمال العلمية والأدبية التي تكتب تحليلاً للمصادر الأولية.

3.4 نقد المصادر التاريخية:

تعتبر هذه المرحلة بالنسبة للباحث من أصعب مراحل البحث التاريخي لأنها تتعلق بنقد الوثائق التاريخية التي تشكل الركيزة الأساسية للدراسة التاريخية.

وتتعلق هذه المرحلة بالبحث عن صحة الوثيقة المعتمد عليها في البحث التاريخي والتأكد من شخصية أصحابها و مدى نسبتها لهم، بمعنى أن الباحث يتطرق إلى مدى صحة أو خطأ أو تزيف المصادر التاريخية.و النقد الذي يقوم به الباحث إما أن يكون نقداً خارجياً أو نقداً داخلياً.

النقد الخارجي: ويتعلق بالتأكد من صحة الوثيقة من خلال مظهرها الخارجي وعلاقتها فعلاً بعصر من العصور التي صدرت فيها من خلال الدراسة الزمانية والمكانية انطلاقاً من نوع الخط واللغة المستعملة في الكتابة وشخصية مؤلفها وربط زمن صدور الوثيقة بحياة شخصية هذا المؤلف.

النقد الداخلي: ويسمى بالنقد الباطني، ويتعلق بالنقد الداخلي بالتفاصيل الموضوعية التي تتضمنها الوثيقة وهو نوعان:

-نقد باطني إيجابي (نقد داخلي إيجابي): ويتعلق بتفسير النص التاريخي وهدف المؤلف منه.

-نقد باطني سلبي (نقد داخلي سلبي)و يتعلق بتحليل شخصية المؤلف وظروفه، مدى صحة ما ورد من حوادث. من خلال ذلك فإن النقد الداخلي يفرض على الباحث أن يقارن الوثيقة التاريخية المعتمدة في البحث مع وثائق أخرى صادرة عن نفس الشخص لمعرفة مدى تطابق الآراء الواردة فيها أو تناقضها أو تقاربها ، لأن التضارب قد يدلنا على أن الوثيقة منسوبة إلى شخص آخر.

كما يقوم الباحث بدراسة الفترة الزمنية التي كتبت فيها تلك الوثيقة وهل تتوافق مع ما ورد فيها و ذلك من خلال وثائق أخرى.

كما يقوم الباحث بدراسة كل الوثائق التي تتعلق بنفس الظاهرة المدروسة ومعرفة مدى انسجامها مع بعضها البعض من حيث مضمونها⁹.

4.4 عملية التركيب والتفسير التاريخي: بعد الانتهاء من عملية نقد

المصادر التاريخية يقوم الباحث بالانتقال إلى عملية التركيب والتنظيم وكذلك التفسير استنادا إلى التفسير السببي للظاهرة التاريخية.

ويتتبع الباحث في هذه العملية خطوات معينة هي:

-تكوين محصلة واضحة للباحث حول كل حقيقة من الحقائق التي جمعها واكتشفها.

-يقوم الباحث بتنظيم الحقائق المتوصل إليها عن طريق تصنيفها إلى حقائق جزئية استنادا إلى التسلسل التاريخي للأحداث.

-ملء الفراغات التي تحدث أثناء تصنيف الحقائق ، ويؤدي ذلك إلى إسقاط حوادث

لم ترد في الوثائق أو استنتاج حوادث لم يتم ذكرها في الوثائق ولكنها وقعت.

-استعمال عملية ربط العلاقات بين الحقائق التاريخية ربطا حتميا وسببيا بمعنى الخضوع إلى عملية التسييب والتعليل التاريخي.

5.4 الوصول إلى استخلاص النتائج: هذه المرحلة الأخيرة حيث يتوصل

المؤرخ أو الباحث إلى مجموعة من النتائج.

هذه هي خطوات المنهج التاريخي الذي يستخدمه المؤرخ في دراسته التاريخية العلمية، كما يمكن تطبيق المنهج التاريخي في الدراسات القانونية السياسية¹⁰.

5. تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية:

يستخدم المنهج التاريخي لدراسة الحوادث الماضية أو في دراسة مشكلة راهنة عن طريق اختبار العوامل السابقة التي أدت إلى حدوثها، فالظواهر الاجتماعية مثلا لا تفهم أو تفسر بواقعها الحالي وإنما بالنظر إلى طورها التاريخي¹¹.

يطلع المنهج التاريخي بدور حيوي وأصل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية، التي تتمحور وتتركز حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية والتنظيمية المتحركة والمتغيرة والمتطورة باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر اجتماعية وإنسانية في الأصل السياسي. فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والعائلات والمدارس والنظريات والفلسفات والقواعد والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.

فما دامت الأصول والنظم والنظريات والأسس الفلسفات والأفكار والمبادئ والقواعد والأساليب والطرق القانونية ضاربة جذورها في أعماق الماضي الإنساني البعيد، فإن المنهج هو المنهج العلمي الوحيد الذي يقود إلى معرفة الأصول أو النظم والفلسفات والأسس والمبادئ والأفكار القانونية التنظيمية الحاضرة، وذلك بطريقة علمية صحيحة وواضحة عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية المتعلقة بالحوادث والوقائع القانونية وتحليلها ونقدها وتركيبها وتفسيرها تاريخياً لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ وأفكار النظم القانونية النافذة والسارية المفعول.

القيام بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة لفهم واقع النظم القانونية والإدارية المعاصرة فهماً سليماً وحقيقياً أولاً ولتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلاً

وانسجاماً مع واقع البيئة والحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة ولجعلها أكثر تطوراً وتقدم بالقياس إلى ماضيها وتاريخها.

فبواسطة المنهج التاريخي أمكن، ويمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية عن أصل وأساس وغاية القانون في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني في الغابر بطريقة علمية صحيحة. والتعرف على الحقائق العلمية التاريخية المتعلقة بالعائلات النظم والأحكام والنظريات القانونية القيمة والماضية مثل النظام القانوني والإداري الإفريقي والروماني والنظام القانوني والإداري الإسلامي الجزائري... وغيرها¹².

تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي، فإذا درسنا أصل القانون أو تطور حركة التشريع، فلا بد أن نرجع إلى الحضارات القديمة، وكمثال على ذلك الحضارة البابلية، فقد عرفت هذه الأخيرة ما يسمى بـ"قانون حمورابي"، وفي الحضارة الرومانية هناك "الألواح الأثني عشر لجوستينيان" وبذلك فعند دراستنا للنظم القانونية السابقة لا بد علينا استخدام المنهج التاريخي. وعند دراستنا للعقوبة وتطورها التاريخي عبر النظم القانونية المختلفة لا بد علينا التقيد بضوابط المنهج التاريخي في هذه الدراسة العلمية¹³.

الخاتمة:

في الأخير نستخلص جملة من النتائج عن المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية أذكرها على النحو الآتي:

يعد المنهج التاريخي إضافة فعلية نظراً لاستخدامه في الأبحاث العلمية ذات الطابع القانوني والإداري.

يستلزم على الطالب أو الباحث في العلوم القانونية والإدارية من فهم المنهج التاريخي الذي يتيح له فهم الأحداث أو الوقائع التاريخية السابقة بهدف فهم أصولها من الناحية القانونية والإدارية.

5.المراجع

- ¹ عبد الحميد محمد عامر، "المنهج التاريخي في النقد العربي وتجليات مرجعيته لدى طه حسين دراسة وصفية"، مجلة شمل جنوب، ع: 06، ديسمبر 2015، ص18.
 - ² عبد القادر حوبه، محاضرات في المنهجية للسنة الأولى: مناهج العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي الوادي، السنة الجامعية: 2009/2010، ص16.
 - ³ عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977م، ص05.
 - ⁴ حمزة فيلال، محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة: اكلي محند أولحاج، السنة الجامعية: 2015-2016، ص37.
 - ⁵ نفسه، ص37.
 - ⁶ نرجس عبد الرضا حسين السعيد، تأثير المستشرقين في البحث الصرّفي والنحويّ عند العرب المحدثين، جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، إشراف: رعد هاشم عبّود العبّودي، 1437هـ-2016م، ص16.
- **الميتودولوجيا:** يشير مصطلح الميتودولوجيا أو علم المنهج إلى الدراسة المنتظمة المنطقية للمبادئ التي يشترشدها البحث العلمي، ومن هنا أصبح هذا المصطلح يشير إلى كل ما يتعلق بإجراءات البحث وتقنياته. هي الدراسة المنطقية والمنظمة للمبادئ التي توجه الاستقصاء العلمي. ولا يجب خلطها بالنظرية لأنها تهتم في المحل الأول بالأسس العامة التي تبرهن على صحة النظريات دون التعرض إلى مضمونها، أو إجراءات البحث وأدواته، لأن علم المناهج يقيم هذه الإجراءات والأدوات من حيث قدرتها على مدنا بنوع من المعرفة. للمزيد يرجى العودة إلى: علي (زيدان خلف)، "قراءة في تطور مناهج البحث الأثنوبولوجية دراسة مقارنة"، مجلة كلية التربية، ع: 2، 2009، ص44. ماهر (عبد القادر محمد علي)، أصول البحث العلمي، الإسكندرية: أورتيغال، 2007، ص19.

⁷ ليلي الصباغ، دراسة في منهجية البحث التاريخي، ط8، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1419-1420هـ/1998-1999م، ص03

⁸ عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط1، دار النمير، دمشق، 2002م، ص06

⁹ عبد القادر حوبه، المرجع السابق، ص ص16، 17..

¹⁰ نفسه، ص18.

¹¹ محمد صلاح الدين مصطفى، وآخرون، خطوات البحث العلمي ومناهجه، منشورات المشروع العربي لصحة الأسرة، القاهرة، 2010م، ص03.

¹² عمار عابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م، ص ص282، 280.

* يعد حمو رابي من أعظم ملوك العراق القديم، وسجل حمو رابي هذه القوانين على مسلة كبيرة من حجر الديورانت الأسود، طولها 225سم وقطرها 60سم، وهي أسطوانية الشكل، ورتبت مواد شريعة حمو رابي في أربعة وأربعين حقلاً، ودونت باللغة البابلية وبالخط المسماري وعددها 282 مادة ومن المرجح أنها تزيد على 300مادة. وقد وجدت في مدينة سوسة عاصمة عيلام، أثناء حفريات البعثة التنقيبية الفرنسية (1901-1902) وفك رموزها المسمارية وترجمتها عن اللغة الاكدية البابلية عالم المسماريات جان فنسنت شاييل الى الفرنسية ونشرها عام 1902 وموجودة الآن في متحف اللوفر بباريس. تر:محمود الأمين، شريعة حمو رابي، ط1، دار الوراق للنشر المحدودة، 2007لندن، ص ص8-9.

¹³ عبد القادر حوبه، المرجع السابق، ص71.